محضر اجتماع اللجنة السورية اللبنانية المشتركة للنفط والغاز
دمشق 2005/12/11

بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني عقدت اللجنة السورية اللبنانية المشتركة للنفط والغاز اجتماعاً في مقر وزارة النفط والثروة المعدنية في دمشق بتاريخ 2005/12/11 بحضور معالي وزير الطاقة والمياه في الجمهورية اللبنانية الأستاذ محمد فنيش والسيد وزير النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية الدكتور إبراهيم حداد وسعادة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري الخوري وكل من السادة:

عن الجانب اللبناني:

الأستاذ كمال حايك	رئيس مجلس إدارة ـ مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان
الأستاذ سركيس حليس	رئيس لجنة ـ مدير عام منشآت النفط في لبنان
المهندس زكريا رمال	مستشار الوزير
الأستاذ علي برو	مستشار الوزير للشؤون القانونية

عن الجانب السوري:

المهندس علي عباس	مدير عام الشركة السورية للغاز
الدكتور محمد رياض الزرقا	مستشار
الدكتور محمد خضور	مستشار
المهندس عبدو حسام الدين	مستشار
المهندس إبراهيم خضور	مدير نقل وتوزيع الغاز ـ الشركة السورية للغاز

وبعد تبادل الترحيب باشرت اللجنة أعمالها على النحو التالي:

أولاً: مشروع خط الغاز العربي

ناقشت اللجنة مجريات تنفيذ مشروع خط الغاز العربي وخاصةً فيما يتعلق بمسار الخط، وقدم الجانب السوري شرحاً مفصلاً للظروف الفنية ومتطلبات الجدوى الاقتصادية التي حددت المسار الحالي للخط ومساره ضمن الأراضي المصرية والأردنية والسورية وصولاً إلى تركيا واتصاله بالجزء اللبناني من المشروع.

وأشار الجانب السوري إلى مقررات الاجتماع السابع لوزراء الطاقة للدول المشاركة بالمشروع الذي حضره لبنان حيث تم تكليف شركة ENPPI المصرية وتوقيع عقد معها لتنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية لمسار خط الغاز العربي من الحدود السورية الأردنية وحتى الحدود التركية السورية، وقد قدمت هذه الشركة إلى الجانب السوري نتائج دراستها للجدوى الاقتصادية وخلصت بنتيجة وجود جدوى اقتصادية للخط في مساره من الرحاب في الأردن إلى الحدود السورية الأردنية ثم إلى موقع الريان بجوار حمص ومنها إلى الحدود التركية قرب مدينة كلس. ويتم وصل منطقة البداوي في محيط طرابلس بالخط بواسطة الخط القادم من حمص إلى الحدود اللبنانية السورية في منطقة طرابلس مع إمكان إقامة وصلة من الخط من جنوب دمشق إلى بلدة الزهراني في جنوب لبنان مستقبلاً عند توفر الجدوى الاقتصادية لها. تم ذلك انطلاقاً من أن المسارات الطبوغرافية للخط في دول الربط المشاركة في المشروع هي المحور الأساس الذي يحدد قدرة الخط على المنافسة الاقتصادية عالمياً وأن هذه الناحية هي التي تحدد كلف بيع الغاز التي تستند أساساً إلى كلفة إنشاء الخط، وأن لبنان دخل هذه المشروع كشريك وليس كزبون لشراء الغاز وينطبق عليه من حقوق ما ينطبق على حقوق الدول المشاركة الأخرى، فإن المسار الحالي للخط هو الأكثر جدوى اقتصادياً من أية مسارات أخرى ستتطلب اجتياز عوائق ومسارات طبوغرافية عسيرة تنعكس إجمالاً على كلفة المشروع وقدرته على المنافسة.

من جانبه بين الجانب اللبناني أن المجلس النيابي اللبناني قد أقر القانون 683 بتاريخ 2005/8/24، الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للغاز وتأسيس الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز الطبيعي الموقعة في القاهرة بتاريخ 2003/1/4 (مرفق ربطاً).

وقد بين الجانب اللبناني فهمه لتعريف مسار خط الغاز العربي كما ورد في الباب الأول من الاتفاقية معتبراً أن هذا المسار ينطلق من كون لبنان شريكاً في الخط وليس زبوناً كما هو الأمر في حال عدم الدخول من الزهراني والتوجيه شمالاً نحو تركيا.

كما أكد أنه بصدد تأمين المعطيات اللازمة لمستهلكي الغاز في لبنان لتكون أساساً في دراسة مسار تفريعة خط الغاز المحتملة من جنوب دمشق والجدوى الاقتصادية لها.

ونتيجة للمناقشة تم التوافق على إعادة طرح موضوع مسار الخط ضمن الأراضي السورية وتفريعة خط الغاز من جنوب دمشق إلى لبنان خلال لقاء وزراء مشروع خط الغاز العربي القادم.

ثانياً: مشروع الغاز السوري اللبناني

طلب الجانب اللبناني إمكانية تشغيل مشروع الغاز السوري اللبناني، وبين الجانب السوري أن ذلك غير ممكن حالياً لأنه يوجد بعض المسائل التقنية والعقدية قيد الاهتمام والدراسة.

تمنى الجانب اللبناني تأمين إمكانية تزويد خط الغاز السوري اللبناني بكمية من الغاز تكفي لتنفيذ تجربة الخط وصيانته ووعد الجانب السوري بدراسة هذه الإمكانية وإرسال نتيجة هذه الدراسة بالسرعة الممكنة.

وزير الطاقة والمياه في الجمهورية اللبنانية	أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني	وزير النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية
الأستاذ محمد فنيش	**الأستاذ نصري الخوري**	**الدكتور إبراهيم حداد**